دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	التعليم والتنشئة السياسية
المصدر:	مستقبل التربية العربية
الناشر:	المركز العربى للتعليم والتنمية
المؤلف الرئيسي:	المشاط، عبدالمنعم
المجلد/العدد:	مج 1 , ع 2
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1995
الشهر:	ابريل
الصفحات:	105 - 128
رقم MD:	15559
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EduSearch
مواضيع:	نظريات التعلم، السياسة التعليمية، القيم، الايديولوجيات، الأحوال الإجتماعية، السياسة، الحداثة، التغيير الإجتماعي، التعليم الأساسي، التعليم العالي، المناهج، إعداد المعلمين، التربية والتعليم، التنشئة السياسية، الفادة، التدريب المهني، النظم السياسية، الإمامة، تطوير التعليم
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/15559

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

التعليم والتنشئة السياسية

د. عبد المنعم المشاط(*)

تقديم:

يرتبط التعليم بالقيم ونظم الاعتقاد والاتجاهات الاجتماعية والسياسية للتلاميذ والطلاب بصورة دفعت الدول صغيرها وكبيرها إلى محاولة التحكم فيه وضبط كافة مظاهره وتوجيه مختلف أطرافه. ولما كان يمكن التحكم في نوع القيم التي يكتسبها المرء من خلال التعليم سارعت الدول الي توظيفه كأداة في خلق ما تراه من قيم لدى الأفراد و علي الأقل التأثير علي نظام الاعتقاد بالصورة التي تراها الدولة. ونظراً لارتباط نوع التعليم بحفز الأفراد علي بذل الجهد والعمل والانتاج، فقد تدخلت الدول جميعها في تحديد مضمون المناهج الدراسية ونظم التعليم ومستوياته وأنواعه بقصد ضمان نوع الحافز الذي يدخله ويخلقه التعليم لدى المواطنين. وهكذا يرتبط التعليم بعمليتي التنمية والتحديث في نفس الوقت. بل إن الدول صارت تستخدم التعليم باعتباره خدمة حكومية في عملية التوزيع الاجتماعي للموارد فيما يطلق عليه تكافؤ الفرص، ومن ثم تحرص الدول في غالبيتها علي وضع قواعد تظهر للكافة عدم التحيز لفئة اجتماعية معينة علي حساب غيرها في الحصول علي خدمات التعليم.

ولما كان التعليم بمستوياته المختلفة يمكن أن يلعب دوراً لا غنى عنه في عملية التكامل الوطني وذلك من خلال إشاعة القيم العامة المجردة، ومن خلال التركيز علي اكتساب القيم الوطنية العليا بصرف النظر عن نوع الاقليم أو الجماعة التي ينتمي إليها الفرد أو مستوى التنمية الذي يميز فئة بعينها، فان النظم السياسية منذ بداية استقلال الدول الصغرى تحاول قدر الإمكان توظيف التعليم في عملية التكامل والاندماج الوطني شريطة أن يتسم التعليم بالفعل بعدم التمييز أو التفرقة بين المستهدفين بخدماته.

ونحن نركز في هذه الدراسة علي دورالتعليم في عملية التنشئة السياسية للأفراد وهو الدور الذي تحرص عليه الدول وتنميه وتكبره. وقبل أن نقوم بذلك علينا أن نشير إلى أن الأدوار المشار اليها

* أستاذ العلوم السياسية والمستشار الثقافي لمصر في الولايات المتحدة الأمريكية

أصبحت تتعرض لوجهات نظر مختلفة خاصة من مدرسة ما بعد الحداثة Post-Modernization، حيث يرى أنصار هذه المدرسة وأشياعهم أن التعليم لم يعد يلعب الدور المتوقع في عمليات التنشئة أو التوزيع بمعني العدالة الاجتماعية أو التكامل والاندماج الوطني. ويستدلون علي ذلك من التباين في المقررات من فترة إلى أخرى وانتشار ظواهر غير معتادة كالدروس الخصوصية والكتب الخارجية وعدم كفاءة الهيئة التدريسية، والقول بأن التعليم يزيد من عدم العدالة نظراً للتمييز بين المتعلمين وغير المتعلمين واستناداً إلى أن التعليم يخلق توقعات لا يمكن الاستجابة لها، وأخيراً فإن التعليم يدفع الي مزيد من الحضر ومحاولة النظم السياسية ارضاء فئة المتعلمين علي حساب غيرها مما شكل تهديدا للنسيج الوطني.

ومن ثم سوف نتناول بالتحليل ما يلي:

١ - التعليم : مكوناته ومقوماته.

٢ - التنشئة السياسية: التعريف والاهداف

٣ - دور التعليم في عمليات التنشئة السياسية.

٤ - تطوير التعليم كمدخل لزيادة فاعلية التنشئة السياسية.

أولا: التعليم: مكوناته ومقوماته:

لم يعد التعليم قاصراً علي المناهج والمقررات، ولكنه صار يشتمل علي ذلك بالإضافة الي المعلم والبيئة التعليمية ثم المحيط السياسي المرتبط بالعملية التعليمية. ونظراً لهذا الامتداد لمفهوم التعليم فإن البحث في دور التعليم في عملية التنشئة السياسية لايمكن أن يقتصر علي واحد فقط من تلك الأبعاد، ولكنه ينبغي أن يشتمل علي كل تلك الأبعاد.

والتعليم بهذا التشابك يستهدف جملة من الأهداف منها:

١ - الإسهام في عملية التحديث وانتقال المجتمعات من حالة عدم الادراك الفكري الي حالة الادراك والوعي الذهني والعقلي؛ فالتعليم بمعني زيادة المعارف والمعلومات والحقائق والقدرة علي التحليل والابداع يضيف الي قدرات الانسان في علاقته بالطبيعة وعلاقته بالمجتمع وتفاعله مع الآخرين. وهكذا يستهدف التعليم تغيير نمط تفاعلات الانسان مع بيئته بمعناها الواسع أي الطبيعية والاجتماعية والبشرية.

٢ - يهدف التعليم إلى زيادة القدرة المهنية للإنسان بمعني مد المرء بمقومات أداء مهني وحرفي معين تبدأ بالقراءة والكتابة وتنتهي إلى القدرة علي التأمل من ناحية والابتكار من ناحية أخرى. والتعليم وهو يقوم بذلك يتضمن نقل الخبرة والمعرفة، والقدرات من الكتاب والمعلم في اطار المحيط الاجتماعي والسياسي الملائم. والمؤسسة التعليمية وهي تتولي القيام بهذه المهمة تضع نصب أعينها نوع الخبرات ودرجة إعدادها والأعداد المطلوبة منها. ولا شك أن ذلك كله يرتبط

باحتياجات المجتمع من ناحية وخصائصه الديموجرافية من ناحية اخرى.

٣ - غرس القيم الاجتماعية والسياسية التي يؤمن بها النظام السياسي في نفوس الأفراد بهدف صياغة الاتجاهات السياسية لهم. بهذا المعني لا تقوم المؤسسة التعليمية بدور خدمي فقط ولكنها تتولى وظيفة سياسية واضحة هدفها الإعداد والتثقيف والتوجية والتعبئة.

٤ - ولا يمكن أن تقوم المؤسسة التعليمية بكل ذلك دون أن يتحقق شرطان لا غني عنهما:

أ - التطوير المستمر للمناهج الدراسية حتي تتلاءم مع التغيرات التي تقع في المحيط الاجتماعي والسياسي، وكذلك إعادة تأهيل وتدريب المعلمين بالإضافة الي تحسين البيئة التعليمية بما يتناسب مع كل ما سبق.

ب - الالمام بطبيعة التغير علي المستوى الدولي سواء في العملية التعليمية في حد ذاتها، أو بالنسبة للتحولات الفكرية والسياسية الكبرى في العالم، فأن اتجه العالم إلى الكونية أو تحول الي القطرية أو اتخذ موقفا وسطا بين هذا وذاك، فإن كل ذلك لابد أن ينعكس علي المؤسسة التعليمية التعليمية.

٥ - علي الرغم من القول بأن أحد أهداف المؤسسة التعليمية يكمن في غرس القيم ومن ثم فهي تقوم بدور سياسي واضح، إلا أنه ينبغي ألا يتسم دور المؤسسة التعليمية بالتحيز أو الانحياز تحو تيار فكري أو أيديولوجي علي حساب الآخر، ذلك أن المؤسسة التعليمية لا تعدو أن تكون في نهاية الأمر مؤسسة مهنية، تعد الأفراد لحرف ومهن معينة بصرف النظر عن الإطار الأيديولوجي الذي يصبغ النظام السياسي كله. إن ذلك لا يعني تجاهل الأبعاد الأيديولوجية ، ولكن المقصود بذلك أنه عند وضع المقررات واستقطاب الهيئة التدريسية لابد من النظر أولاً وقبل كل شئ إلى الجوانب المهنية والتقنية والعلمية واحتياجات الطلاب والمجتمع دون أن تكون العوامل الأيدلوجية هي العوامل الحاكمة أو حتي الرئيسية في اتخاذ قرارت ذات انعكاسات فنية.

وينقسم التعليم إلى قسمين :

أ - التعليم الأساسي : ويضم التعليم الأولى والإعدادي والثانوي.

ب- التعليم العالي : ويشمل المعاهد والجامعات والخدمات التعليمية الأخرى للكبار أو بعض الفئات الأخرى.

والواقع أن معدل التعليم، وفي المقابل نسبة الأمية، صار أحد المؤشرات الهامة ليس فقط في قياس التنمية البشرية ولكن أيضاً في ترتيب أهمية ومكانة الدول في النظام الدولي. في الماضي استخدم مؤشر متوسط الدخل الفردي،ومعدل النمو الاقتصادي من اجل تحديد مكانة الدولة. ونظراً للمشكلات التي ارتبطت بذلك خصوصاً بعد الغني الواضح وارتفاع موسط الدخل الفردي في دول تنتمي الي الجنوب، ولكنها تقع في حظيرة الدول النامية وهي الدول المنتجة والمصدرة للنفط والتي

يطلق عليها فنياً الدول الريعية، اتجه المتخصصون والمؤسسات الدولية إلى استخدام مجموعة من المؤشرات معاً بقصد التمييز بين الدول المتقدمة من ناحية والدول الأقل تقدما والمعروفة بالدول النامية من ناحية أخرى. ومن ضمن تلك المجموعة. درجة التصنيع، مستوى التقدم العلمي والتكنولوجي، معدل استخدام الطاقة، العمر المتوقع عند الميلاد ثم نسبة التعليم أو المتعلمين، والرقم أو القيمة المستخرجة من هذه المؤشرات تستخدم في تحديد مكانة الدول status أو ترتيبها rank في النظام الدولي.

ونظراً لهذه الأهمية للتعليم ومشروعات تطويره صارت الدول والمنظمات الدولية المتخصصة تتنافس في مجال الافصاح عن مشروعات التطوير تلك، كما صارت أكثر حرصاً من ذي قبل الي مد خدمة التعليم إلى أكبر عدد ممكن من المواطنين. وقد يكون من المفيد أن نشير إلى مدى اهتمام منظمة اليونسكو مثلاً بالتطوير التعليمي المتمثل في مشروعات كبرى يأتي في الصدارة منها مشروع (+2000) وهو المشروع الذي يستجيب لكافة توصيات مؤتمرات اليونسكو ولتوصيات قمة الأرض في ريودي جانيرو عام ١٩٩٢، كما إن المشروع يركز علي العلم والتكنولوجيا والتعليم الفني (اليونسكو، ١٩٩٣). ومن جانب أخر صارت نسبة الانفاق علي التعليم من جملة نفقات الحكومة المركزية أحد الموشرات الهامة لتقييم مدى سعى الحكومات نحو تطبيق مبدأ الرفاهه ومدى التزامها ببناء قواعد المجتمع المدني خاصة إذا ما قورنت تلك النفقات بالإنفاق علي الدفاع. ولنأخذ مثالاً علي ذلك لتوضيح ما نعني هنا من خلال الجدول التالى:

الدولة	السكان بالمليون	متوسط الدخل الفردي بالدولار	معدل الانفاق الحكومي علي		
			التعليم	الصحة	الدفاع
مصر	٥٨ر٣	٦١٠	١٣ر٤	٢ر٨	١٢ر٧
اسرائيل	٥	١١٩٥٠	١٠ر٤	٣ر٧	٢٢ر٤
إيران	٥٦	٢١٧٠	٢٠ر٩	٧ر٩	٩ر٦
تركيا	٥٦	١٧٨٠	١٧ر٦	٣	١٠ر٤

المصدر: تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣.

ولا شك أن معدل الإنفاق علي التعليم مقارناً بنفقات الحكومة الأخرى يعكس مدى حرص الحكومة علي الحد من معدلات الأمية والارتقاء بالمواطنين. ولننظر الي كل من إيران وتركيا حيث تزيد نسبة الانفاق علي التعليم زيادة كبيرة عن الانفاق علي الدفاع ولكنها تزيد كذلك عن نفس النسبة في كل من مصر واسرائيل، ويمكننا أن نتصور ماذا يمكن أن ينتج عن تلك الزيادة في المستقبل من الارتقاء بمستوى التعليم لدى الإيرانيين والأتراك. وبالنظر الي بعض الدول التي تحقق نموا متزايداً في آسيا مثل كوريا وماليزيا وتايلاند نجد أن معدل الإنفاق الحكومي علي التعليم يصل الي ٤ر٢٢٪، ٣ر١٨٪، ٢٠٪ من الانفاق الحكومي في الدول الثلاث علي التوالي.

من ثم لا يمكن الفصل بين تطوير التعليم والاستثمار فيه وبين خطط التنمية والتطوير والارتقاء. وذلك لأن العنصر البشري وهو المكون الرئيسي لخطط التنمية يجب أن يكون علي أهبة الاستعداد النفسي والذهني/ العقلي لمتطلبات عمليات التنمية . يضاف الي ما سبق أن التعليم يتضمن عدة مكونات رئيسية نذكرها كما يلي:

١ - المناهج الدراسية والوسائل التعليمية.

٢ - المعلم وعمليات الإعداد والتدريب واعادة التأهيل.

٣ - البيئة التعليمية.

وأخيراً البيئة السياسية والاجتماعية المحيطة بالعملية التعليمية.

١ - المنهج : Curriculum

ويشمل المنهج الكتب والمواد التعليمية والمراجع ومضمون كل مادة بالإضافة الي الوسائل التعليمية education aids وتتطلب عمليات التطوير إعادة النظر في مضمون المقررات بين فترة وأخرى ؛ وذلك لتحقيق درجة من التوافق بين التطورات العالمية في العلم من ناحية وفي البيئة الاجتماعية والسياسية من ناحية اخرى، وكذلك التركيز علي القضايا التي تستجد علي قائمة الأعمال الدولية International Agenda كقضايا البيئة وحقوق الإنسان والسكان والمياه ثم الاتجاهات المستقبلية.

وتطوير المناهج، بناء علي ما سبق، ليس عملية مهنية فقط؛ ولكنها أوسع من ذلك بكثير حيث تؤخذ في الاعتبار مسائل وأبعاد اجتماعية وفكرية واقتصادية وسياسية لابد وأن تنعكس علي المناهج. وفي نفس الوقت، فإن تطوير المناهج لابد أن يعكس رؤى واحتياجات واهتمامات المستهدفين من العملية التعليمية وهم الطلاب والتلاميذ وذلك بمشاركتهم الفعالة في عمليات التطوير من خلال ممثليهم او باستطلاع آرائهم بمختلف وسائل دراسة الاتجاهات.

وفي كل الحالات لابد أن تكون هناك مقررات خاصة بعملية التنشئة الاجتماعية والسياسية فضلاً عن امكانية استخدام مختلف المواد والمقررات في عملية التنشئة والإعداد العقلي.

ولا شك أن إحدى المشكلات الرئيسية التي تواجه صحة المناهج ما يسود احياناً من ظواهر مرضية كالدروس الخصوصية أو الكتب الخارجية أو نماذج الامتحانات وملخصات المقررات، ذلك أن كل تلك الظواهر تحد من دور المقررات في عملية التنشئة والإعداد الفكري والسياسي.

٢ - المعلم واعادة التأهيل: Teachers

إن شخصية المعلم ومدى إلمامه بمادة التخصص التى يتولى تدريسها فضلاً عن مدى استعداده لتقبل ما هو جديد تشكل عناصر مهمة ومقومات أساسية في تطوير العملية التعليمية. ولا شك أن شخصية المعلم والقيم التي يؤمن بها تؤثر تأثيراً كبيراً علي الطلاب. ولنأخذ عدداً من الأمثلة علي ذلك، فالشخصية الليبرالية المنفتحة تختلف عن الشخصية التسلطية التي تستخدم الاكراه والتسلط في علاقتها بالطلاب. ويبدو أنه بالنسبة للمعلم في مصر، فقد أثرت الهجرة الي النفط علي نسق القيم ونظم الاعتقاد بصورة أدت الي خلق عدة اتجاهات محافظة ذات ثقل ديني ودرجة أقل من الاتجاهات العلمانية.

ولا شك أن إعادة تأهيل المعلم تعد مسألة ذات أهمية خاصة بالنسبة لتطوير العملية التعليمية، وتقوم كافة الدول بعملية إعادة التأهيل تلك سواء في الداخل او في مؤسسات خارجية. كما تهتم المنظمات الدولية كذلك باعادة التأهيل، وعلي سبيل المثال، تتولي اليونسكو الاشراف علي مشروعات عدة لإعادة تأهيل المعلمين ، بل إن اليونسكو بالتعاون مع منظمة العمل الدولية أصدرت عدة توصيات تتعلق بمكانة المعلمين وحددت يوم ٥ اكتوبر باعتباره اليوم الدولي للمعلمين Interna-tional Teachers Day (اليونسكو، ١٩٩٤).

٣ - البيئة التعليمية Education Enviroment

تؤثر البيئة التعليمية علي المستهدفين من العملية التعليمية، وتشمل البيئة التعليمية: اليوم الدراسي، والأنشطة الدراسية، والتفاعلات والعلاقات الطلابية، هذا فضلاً عن المنظمات الطلابية والمنظمات المشتركة بين الطلاب والمعلمين.

فهناك فارق كبير بين اليوم الدراسي القصير حيث تنعدم تقريبا الأنشطة الطلابية والأنشطة غير الدراسية (اللاصفية)، واليوم الدراسي الكامل الذي يسمح بمختلف الأنشطة الطلابية والبيئية هذا فضلاً عن الأنشطة الفنية والاجتماعية.

كما توجد فوارق بين بيئة تعليمية مفتوحة تسمح بالمشاركة الطلابية كانتخابات اتحادات الطلاب Student Union (SU) أو المنظمات التي تشتمل علي الأساتذة والآباء مثل PTA أو Parents and Teachers Association في الولايات المتحدة الامريكية أو جمعية اولياء الأمور Parents Association مثل تلك الموجودة في الجامعة الامريكية بالقاهرة.

ولا شك أن تباين البيئة التعليمية لابد أن ينعكس علي دور المؤسسة التعليمية في عمليات

التنشئة والإعداد الفكري والسياسي بل وتؤثر كذلك علي مدى تطور الجوانب الفنية والتقنية.

مؤدي ما سبق أن التعليم صار عاملاً أساسياً من عوامل التنمية المستمرة ومكوناً من مكونات الرفاهة الاجتماعية، كما يعد وسيلة لتمكين الفرد من الاستفادة من المعرفة، وهو شرط مسبق يساعد المرء علي التغلب علي المشاكل المعقدة لعالم اليوم، ويساعد التقدم في مجال التعليم، كما ورد في وثيقة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بالقاهرة عام ١٩٩٤، علي الحد من معدلات الخصوبة والمرض والوفيات وتمكين المرأة وتحسين نوعية الحياة وتشجيع الحياة الديموقراطية. وأشارت الوثيقة الي أن أحد الاهداف تكمن في تحقيق:

to achieve universal access to quality education, with particular pariorty given to primary and technical education and job training, to combat illiteracy and to eliminate gender disparities in access to retention in and support for education (المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ١٩٩٤)

كما أكدت الوثيقة كذلك علي ارتباط التكنولوجيا والبحث العلمي بمسألة التنمية (المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ١٩٩٤).

ثانيا: التنشئة السياسية: التعريف والأهداف

ويمكن تناول الموضوعات التالية بغية فهم عملية التنشئة السياسية من الناحية النظرية وبيان دور التعليم في تكوينها وتعميقها كما يلي:

١ - التعريف بالتنشئة السياسية.

٢ - وظائف التنشئة السياسية.

٣ - محاور التنشئة السياسية.

٤ - مراحل التنشئة السياسية.

١ - التعريف بالتنشئة السياسية:

ليس هناك تعريف جامع مانع للتنشئة السياسية، وتتعدد تعريفاتها بتعدد الكتاب في موضوعاتها، ولقد رأي البعض أن التنشئة السياسية تعني : «عملية تعلم الفرد لمعايير اجتماعية عن طريق مؤسسات المجتمع المختلفة، والتي تسهم في زيادة قدرته علي أن يتعايش معه سلوكيا» (Hyman, 1959) ويعرف البعض الآخر التنشئة السياسية بأنها العملية التي يتم بها اكتساب الفرد للاتجاهات والقيم السياسية التي يحملها معه حينما يجند في مختلف الأدوار الاجتماعية (Powel, 1966).

مؤدى ما سبق، أن التنشئة لا تعدو أن تكون قدرة المجتمع علي نقل ثقافته وقيمه السياسية من جيل إلى آخر عبر المؤسسات المختلفة الموجودة داخله. بيد أن التنشئة لا تقتصر علي عملية نقل

الثقافة ولكنها تشتمل كذلك علي عملية اكتساب الثقافة والقيم، (Dentsah, 1953) هذا فضلاً عن عملية تغيير الثقافة والقيم.

وقد تصير عملية تغيير الثقافة والقيم السياسية جوهر عملية التنشئة السياسية بالنسبة للدول النامية. يضاف إلى ذلك، أن جزء هاماً من عملية التنشئة السياسية يكمن في الإحلال ، أي إحلال قيم جديدة محل القيم البالية التي تعوق حركة النظام السياسي وتضع قيداً علي وظائفه وقدراته، كما تتضمن التنشئة السياسية أيضاً تطوير الثقافة السياسية بما تحمله من قيم واتجاهات ونظم اعتقاد، وما يترتب علي ذلك كله من أنماط سلوك سياسي معين.

من ثم ترتبط التنشئة السياسية ارتباطاً وثيقاً بالثقافة السياسية، وكلا الظاهرتين تدخلان ضمن بيئة النظام السياسي، وهي البيئة التي تدور في فلكها كافة المدخلات التي تتدفق الي الحياة السياسية وتحدد طبيعة التفاعلات السياسية. ولا شك أن الثقافة والقيم تعد جزء لا يتجزأ من النظام الاجتماعي الداخلي والنظام الاجتماعي الدولي علي السواء.

وهكذا تتضمن التنشئة السياسية عمليات ثلاث:

١- عملية تلقين واكتساب القيم والثقافة، وغرس الاتجاهات في نفوس المواطنين عامة.

٢ - عملية تغيير وتبديل القيم السياسية، وتعديل أنماط الاتجاهات والسلوك بصورة تلائم أهداف النظام السياسي.

٣ - عملية تمرد علي القيم السائدة بغية التوصل الي قيم جديدة، وقد تصل درجة التمرد ومداها الي حد الثورة، كما جرى في الصين أثناء الثورة الثقافية والتي لم تقتصر أهدافها علي التغيير والتبديل، بل تعدته الي التمرد الكامل علي القيم السائدة.

وتلعب التنشئة السياسية دوراً هاماً في تحديد السلوك السياسي للمواطن من حيث المشاركة أو عدمها في الحياة السياسية، ومن حيث تنمية اتجاهات التأييد أو الرفض، يضاف إلى ذلك أن انخراط المواطن في الحياة السياسية- مؤيداً أو معارضاً - يضيف بدوره إلى عملية التنشئة السياسية، واكتساب قيم ومهارات جديدة. وهكذا تصير الديالكتيكية أحد سمات عملية التنشئة السياسية حينما ترتبط إيجابياً بالخبرة السياسية وتضيف اليها وتستفيد منها.

٢ - وظائف التنشئة السياسية:

تتعدد الوظائف التي تؤديها عملية التنشئة السياسية لأي نظام سياسي، وتتكاتف هذه الوظائف بغرض تشكيل جماعة سياسية متكاملة. ويمكن أن نميز بين الوظائف الاتية:-

أ- تكوين وبناء الجماعة السياسية.

ب - المشاركة السياسية.

ج - التوازن والاستقرار السياسي.

د - التجنيد السياسي وتولى الوظائف العليا .

أ - تكوين وبناء الجماعة السياسية

يتميز النظام السياسي عن غيره من النظم بوجود عناصر ثلاثة تدخل ضمن مكوناته ، وهي السلطات السياسية، ونظم الحكم ، والجماعة السياسية. ويتوقف استمرار النظام السياسي علي وجود حد أدني من الاستعداد أو القدرة لدى الأفراد للعمل معا بهدف حل المشكلات التي تعترض حياتهم، فإن تحقق ذلك وجد الحد اللازم لتكوين مفهوم الجماعة، وإن غاب انفض الافراد عن النظام السياسي ورفضوا الانصياع لعملية التخصيص السلطوي للقيم، والتي تشكل جوهر النظام السياسي.

وتساعد عملية التنشئة السياسية بما تغرسه من قيم العمل الجماعي، والتآزر، والتكاتف والمسئولية المشتركة، ونكران الذات والإيثار علي خلق وبناء الجماعة السياسية. وفي معرض تناول "كارل دويتش " لمفهوم الجماعة السياسية، بدأ بتعريف المجتمع حيث رأي أنه «مجموعة من الافراد ترتبط معا بتقسيم حاد للعمل وينفصل عما عداه من المجتمعات بتدهور ملحوظ في تقسيم العمل» (Dentsah, 1953) ثم عرج الي تعريف الجماعة بأنها «مجموعة من الأفراد الذين تعلموا الاتصال بعضهم بالبعض الاخر، ومن ثم فهم بعضهم بعضا فيما هو ابعد من مجرد تبادل السلع والخدمات». (Haas, 1958)

مؤدي ذلك، أن التعليم والتربية والتنشئة تعد ركنا أساسيا من أركان إعداد الفرد للانخراط في الجماعة السياسية، والولاء للسلطة السياسية التي تقودها، ولا شك أن الولاء والطاعة للجماعة السياسية، والولاء للسلطة السياسية التي تقودها، يشكلان محوراً لا غنى عنه إذا أريد تشكيل جماعة سياسية متماسكة، وهكذا يرى هاس Haas أن الجماعة السياسية تتكون من الجماعات والأفراد الذين يدينون بولاء ظاهر لمؤسساتهم السياسية المركزية، أكثر من ولائهم لأية سلطة سياسية أخرى، في لحظة تاريخية معينة وفي منطقة جغرافية محدودة .

والنظام السياسي يضم أفراداً ينتمون إلى قيم ثقافية وتقاليد متنوعة، كما قد ينتمون الي جماعات عرقية منفصلة بعضها عن البعض الآخر، وإذا لم يتكون مفهوم «الجماعة السياسية» الذي يدمج الفرد داخل النظام السياسي اتسعت المسافة السيكلوجية والثقافية التي تفصل بين هؤلاء الافراد، وهكذ تصير وظيفة التنشئة السياسية غرس قيم الجماعة السياسية في نفوس الأفراد بما يدعم الولاء للجماعة ولأهدافها المشتركة. كما إن التنشئة السياسية هي العملية التي تحافظ علي الجماعة السياسية من التفكك حينما تتعرض لتغيرات اساسية في بنيانها وتنظيمها بعبارة أخرى تصون عملية التنشئة السياسية الجماعة من التعرض لخطر التشرذم إذا ما واجهت عوامل تغير شديدة الأثر.

ب - : المشاركة السياسية : إذا كان توسيع دائرة المشاركة السياسية يشكل أحد الاهتمامات الأساسية للتنمية السياسية فإن المشاركة ذاتها تتوقف علي عوامل عديدة بعضها يتعلق بالبيئة السياسية، والبعض الاخر يتعلق بالمنبهات السياسية، (كمال المنوفي، ١٩٨٣) ويتصل البعض ايضا بالفرد او التكوين النفسي والعقلي للمواطن.

ويندرج تحت البيئة السياسية والمنبهات متغيرات عديدة تتعلق معظمها بالتنشئة السياسية والقدرة علي غرس قيم الإقدام، والمبادأة، والعمل الجماعي والمشاركة. إن هذه القيم الايجابية التي يتم تربية الفرد علي الايمان بها سواء بطريق التعليم النظامي، أو وسائل الاتصال أو المؤسسات الاجتماعية والسياسية كالأسرة، والرفاق والمدرسة، والمسجد، والوظيفة، لا شك تؤهل الفرد للمشاركة في الحياة السياسية مصوتاً أو مرشحاً أو علي الاقل مهتماً.

ومع ذلك، قد تتوافر كافة تلك المقومات الثقافية والفكرية والمؤسسية، ولا يقدم الفرد علي المشاركة في الحياة السياسية، وقد يعود السبب في ذلك الي وجود بعض القيم القديمة في نفس الفرد والتي تدفعه الي عدم الاهتمام، وفقدان الثقة في النفس وفي الاخرين، يضاف الى ذلك ان الحافز الي المشاركة قد يكون حافزاً نفسيا بالاساس، وهذا ما يقتضي دراسة ما يمكن أن نطلق عليه الخريطة الذهنية للمرء Cognitive Map وهي الخريطة التي تتشكل عبر مراحل العمر المختلفة.

وإذا كان للتنشئة أن تدفع إلى زيادة معدلات المشاركة السياسية، فإن الأمر يقتضى بصورة دائمة اعادة النظر في ابعاد وادوات التنشئة السياسية وتحويلها إلي عامل بناء إيجابي لشخصية الفرد، وذلك لخلق المواطن المشارك كبديل للمواطن السلبي.

ومما لا شك فيه أن انخفاض معدلات المشاركة السياسية يشكل معضلة كبيرة أمام النظام السياسي عليه أن يواجهها ويخفف من آثارها السلبية، وذلك بالمضى قدما في بناء المؤسسات وفتح قنوات للتعبير السياسي، وزيادة الدوافع لدى الفرد للإقدام علي المشاركة في الاختيارات السياسية المختلفة. ويمكن زيادة الدافع نحو المشاركة بطريق التنشئة والتثقيف السياسي وغرس قيم الجماعية والوطنية لدي الأفراد للدخول الي المشاركة السياسية؛ وذلك لأن التنشئة يمكن أن تخلق اتجاهات ايجابية مشاركة، وتحد من الاتجاهات الانعزالية إذا ما تم تصميم برامج للتنشئة السياسية تحث الفرد علي درجة اعلي من الاندماج السياسي داخل الجماعة السياسية.

ج-التوازن والاستقرار السياسي:

يشكل الاستقرار السياسي واحداً من اهداف النظم السياسية المعاصرة والاستقرار -عكس التغيير- يعني ان معدل التغيير النظامي Systemic يساوي صفراً، مؤدى ذلك أن الاستقرار لا ينفي امكانية حدوث تغييرات في النظام السياسي شريطة ألا تهز بالتوازن الاجتماعي Equilibrium اما التغييرات الكبرى، فمن شأنها أن تؤثر بصورة ملموسة في التوازن الاجتماعي، ومن ثم علي درجة

الاستقرار السياسي، ومن مصادر التغير: التحول من مجتمع زراعي الي مجتمع صناعي، التغيرات الكبرى في مستوى التكنولوجيا، الهجرات الجماعية، التغيرات الناجمة عن الكساد الاقتصادي الكبير.

ولا شك أن التنشئة السياسية بما تغرسه من قيم عامة ومجردة سواء داخل ابناء الجيل الواحد او بين الأجيال من شأنها أن تحد من الآثار السلبية للتغيرات السابقة، وتحافظ علي تماسك المجتمع وذلك بالعودة الي نقطة توازن اجتماعي جديدة.

والرابطة بين التنشئة من جانب، والتوازن والاستقرار السياسي من جانب آخر، تكمن في مدى احترام القواعد الدستورية، ومدى استقرار الدستور، ومدى الالتزام به في العمل السياسي. يضاف الي ذلك ايضا مدى حماس الافراد للاحزاب السياسية واقدامهم علي عضويتها، ومدى فاعلية الاحزاب في الحياة السياسية. ففي دراسة حول افضل الحكومات، وجد أن هناك عشر دول اعتبرتها العينة التي اجريت عليها الدراسة تضم افضل نظم للحكم (وقد شملت العينة والتي اخذت من اربعين دولة: رجال دولة، علماء، قضاة، رجال اعمال، ناشرين ومعلمين).

وهذه الدول هي :

١ - سويسرا ٢ - بريطانيا ٣ - السويد

٤ - المانيا ٥ - كندا ٦ - الولايات المتحدة

٧ - الدانمرك ٨ - هولندا ٩ - استراليا ١٠ - اليابان

ويوضح الجدول التالي بعض الخصائص الهامة التي تميز تلك الدول وعلي رأسها تاريخ الدستور، وعدد الاحزاب الممثلة في الهيئة التشريعية (Anderson, 1983).

الدولة	المساحة بالاف الاميال المربعة	السكان بالملايين (اواخر السبعينيات)	تاريخ الدستور الحالي	الاحزاب الممثلة في السلطة التشريعية
سويسرا	١٦	٦ر٣	١٨٧٤	٥
بريطانيا	٨٩	٥٤ر٤	١٨٣٢	٢
السويد	١٧٤	٨ر٣	١٨٠٩	٤
المانيا	٩٦	٦١ر٣	١٩٤٩	٢
كندا	٣٨٣١	٢٣ر٧	١٨٦٧	٢
امريكا	٣٦١٨	٢٢٢ر٠	١٧٨٩	٢
الدانمرك	١٧	٥ر١	١٨٤٩	٤
هولندا	١٤	١٤ر٠	١٨١٤	٤
استراليا	٢٩٦٥	١٤ر٤	١٩٠٠	٣
اليابان	١٤٤	١١٥ر٩	١٩٤٧	٣

ولا يستطيع أحد أن يغفل حقيقة تعرض البلدان لتغييرات كبرى، وأن كانت كافة تلك التغييرات قد تمت في إطار النظام الدستوري المعترف به وبدون استخدام العنف أو الحروب الأهلية أو التمرد علي الدستور القائم.

إن احترام قواعد الدستور، وما يتضمنه من إسباغ صفة الشرعية علي نظم الحكم يتطلب بادئ ذي بدء تنشئة الأفراد علي تقدير الحقوق والالتزامات القانونية والسياسية.

د-التجنيدالسياسيوتوليالوظائفالعليا:

يقصد بالتجنيد السياسي تولي الوظائف السياسية العليا، وتمثل عملية التجنيد السياسي لهذه المناصب والوظائف احدى وظائف النظم السياسية المعاصرة خاصة في إطار انفتاح تلك النظم، وتزايد معدلات الحراك الاجتماعي والسياسي.

ولا شك أن النظام السياسي الذي يبغي الحفاظ علي درجة أعلى من الإنسجام بين شاغلي الوظائف السياسية، عليه أن يلجأ الي نشر القيم والاتجاهات المماثلة بين كافة أفراده بغرض إكسابهم تلك القيم وتكوين هذه الاتجاهات. كما إن عملية التنشئة التي مر بها الفرد في مراحل حياته المبكرة تؤثر - دون شك - علي القيم والاتجاهات التي يؤمن بها لدي ممارسته للوظائف العليا. من هنا يتعين علي النظام السياسي بالإضافة الي نشر القيم والاتجاهات المتماثلة أن يضع برامج سياسية خاصة للحد من احتمالات التناقض التي قد تكون سمة من سمات التنشئة في المراحل المبكرة من حياة الافراد. ذلك لأن شاغلي المناصب السياسية العليا - وكذلك المرشحين لتوليها- لا يأتون من نفس المدرسة الفكرية، ولا يؤمنون بنفس القيم، ولا يحملون ذات الاتجاهات.

ويصدق ذلك أكثر ما يصدق علي الدول النامية، والتي تستعين في مراحل نموها الأولى بأبنائها الذين ينتمون الي كافة المدارس الفكرية، والذين تعلموا في مختلف الأقطار المتقدمة، ويصير من الضروري خلق انسجام بين هؤلاء وإلا تعثر العمل السياسي والاقتصادي داخل الدولة ومن هنا تلجأ بعض الدول الي وضع برامج تثقيف سياسي خاصة Political indoctrnation بغرض فرض نوع واحد من القيم السياسية الملائمة لأهداف هذه الدول. ويمكن التعرف علي تلك البرامج من دراسة نظم التنشئة السياسية التي تضعها بصورة خاصة بلدان الحزب الواحد كما يحدث في افريقيا مثلاً.

وتبدأ عملية التنشئة السياسية بهدف التجنيد السياسي في الاسرة، خاصة في الدول الملكية حيث تضع الأسر برامج خاصة لأبنائها بغية إعدادهم لتولي المسئوليات السياسية مستقبلاً. كما يمكن أن توجد الظاهرة ذاتها في الدول الديمقراطية حين تتولي الاسر إقناع ابنائها بالانتماء الي الحزب السياسي الذي تؤيده، أو امتهان نفس المهنة السياسية أو الإدارية التي يقوم بها الاباء.

وتضع بعض الدول برامج خاصة لإعداد القادة السياسيين، سواء كانت برامج دراسية أو سياسية، بل إن بعض الدول المتقدمة تضع برامج خاصة، وتنشئ جامعات ومدارس خاصة لتربية القادة

المحتملين لبلدان العالم الثالث.

وتلعب المنظمات السياسية الوسيطة كالنقابات والاتحادات دوراً هاماً في تنشئة الافراد من اعضائها بغية إعدادهم لتولي مناصب سياسية معينة، وذلك بهدف ممارسة مزيد من الضغط علي النظام السياسي.

- محاور التنشئة السياسية:

تدور عملية التنشئة السياسية حول محاور عديدة، تختلف اهمية كل منها حسب المجتمع محل الدراسة ، وأن كانت الغاية من كافة تلك المحاور غرس قيمة الطاعة والانصياع لأوامر وتعليمات النظام السياسي. ويمكن أن نحصر اهم المحاور في ثمانية كما يلي:

أ - الهوية Identity : أو الانتماء القومي: بمعنى الشعور بالارتباط بالجماعة السياسية وتمثل اهدافها والفخر بحقيقة أن الفرد جزء منها، والإشارة الدائمة الي الانتماء خصوصاً في لحظات الخطر. ولقد ارتبطت الهوية القومية بنشأة الجماعة السياسية داخل الدولة القومية وإن كان وجود الدولة لا يعد شرطاً مسبقاً لتكوين الاحساس بالهوية، فحركات التحرر الوطني تزكى هذا الاحساس رغم عدم تمتعها بمكانة قومية مستقلة، ومثال ذلك منظمة سوابو وتأكيدها علي الهوية القومية لكل سكان ناميبيا، ومنظمة التحرير الفلسطينية وسعيها الدائب للحفاظ علي الهوية الفلسطينية.

ويتعلم الفرد الانتماء منذ الصغر، حيث ينتمي الي اسرة، وقرية، أو مدينة، ثم إقليم ثم الي دولة، وتفوق الدول علي ما عداها من المنظمات السياسية بأن الانتماء اليها يجب كافة صور الانتماء الأخرى، وتسود هويتها كافه الافراد، وكافة الاقاليم والمناطق القومية.

ب - مفهوم الوطن / الولاء Loyalty: وتقوم عملية التنشئة بمختلف ادواتها بالتركيز علي مفهوم الوطن بدء من القرية والمدينة وانتهاء بالوطن القومي الاكبر، وتحاول غرس الولاء له في نفوس الافراد. وتزداد اهمية ذلك في وقت كل من السلم والحرب، وإن كانت تزيد بنسبة اكبر وقت الأزمات والشدائد. ولا شك أن وحدة الولاء لوطن تعد بذاتها وسيلة صهر لمختلف الفئات والقوى الاجتماعية داخل النظام السياسي. فالولاء للوطن اعلي واهم من الولاءات الأخري بما في ذلك الولاء للاقارب والأصهار. ويتم غرس حب الوطن والولاء له باظهار الجوانب الإيجابية الممكنة لتطوره وتقدمه، ويستهدف غرس الولاء لدى الأفراد خلق روح التفاني في سبيله، والإقدام علي التضحية من اجل أمنه وسلامته.

ج - السلطة Authority: ما هي طبيعة ومقومات السلطة السياسية في المجتمع؟ سؤال تحاول أن تجيب عليه عملية التنشئة السياسية. ذلك أن مفهوم السلطة يختلف من مجتمع لاخر ومن تقاليد سياسية لاخري. فهناك المفهوم التقليدي للسلطة او السلطة التقليدية والتي تستمد شرعيتها من إقرار والتزام المواطنين بالاعراف والتقاليد، وهناك السلطة الكارزمية ثم السلطة الشرعية او

الدستورية. ومهما كان نمط السلطة السائد فان شرعيتها تستمد من قبول الافراد لها، ويقينهم بأنها تحقق مصالحهم وتتخذ من القرارات مايتفق مع اهدافهم. وقد تركز التنشئة السياسية علي مفهوم السلطة الدينية والتي تستمد شرعيتها من تمسكها بالدين ودفاعها عن المقدسات والتزامها بالشعائر، وفي هذه الحالة لا تصير عملية التنشئة ذات فعالية تذكر إلا إذا اتفق سلوك السلطة السياسية مع ما تدعو اليه من التزامات دينية واخلاقية.

وفي الوقت الذي تركز فيه بعض نظم التنشئة علي مفاهيم الطاعة والخضوع، تركز الاخرى علي مفاهيم المشاركة الايجابية، والقيام بدور فعال في الحياة السياسية، وكلا الموقفين يتسق مع المفهوم السائد للسلطة السياسية.

د - القيم السياسية العليا: وبالإضافة الي غرس مفاهيم سياسية تحدد العلاقة بين السلطة والمواطن، يتم زرع بعض القيم السياسية العليا التي تشكل معا نسق الاعتقاد او نظام الاعتقاد لدي الفرد Belief System ولاشك أن التنشئة السياسية تلعب دوراً هاماً في تحديد أولوية القيم العليا، ففي النظم ذات الطبيعة الرأسمالية والنظم الليبرالية يتم اعلاء قيمة الحرية علي ما عداها من قيم، وفي النظم ذات الفلسفة الاشتراكية تصير قيمة المساواة مصدر كافة القيم الاخري، وفي النظم ذات التقاليد الإسلامية، تتربع قيمة العدالة فوق كافة القيم الاخري.

ويستهدف ترتيب القيم بهذه الصورة، تحديد طبيعة النظام السياسي المرغوب فيه، وتحديد دور كل من الفرد والدولة في إطاره، فضلاً عن تحديد الاولويات الاجتماعية والسياسية.

هـ - الثقة في النظام السياسي: Confidence فالعلاقة بين المواطن والسلطة تتحدد طبقاً للعقد الاجتماعي المبرم بينهما، وهذا العقد ليس عقداً مادياً، ولكنة ذو طبيعة معنوية، مؤداه ان المواطن عليه ان ينفذ ارادة السلطة السياسية ويثق في قدرتها علي تحقيق مصالحه بتجرد وموضوعية، في مقابل قيام السلطة السياسية بحمايته وتحقيق مصالحه ومصالح غيره من المواطنين.

وتتوقف درجة التزام المواطن بأوامر السلطة علي مدى ثقته في قدرتها وحيادها وفعاليتها. كما أن اعتماد السلطة السياسية علي المواطن يتوقف بدوره علي مدى ثقتها في قدرته الفعلية والتزامه القومي. وهكذا فإن ثقة المواطن في النظام السياسي، وثقة السلطة السياسية في المواطن تشكلان جوهر الالتزامات السياسية.

وكافة النظم السياسية تحاول اتخاذ ما يلزم من اجراءات لبناء الثقة المتبادلة بينها وبين المواطنين ؛ وذلك بالتأكيد علي المصلحة العامة قبل الخاصة، وعلي مصلحة الوطن قبل مصالح أية فئة أو طبقة أو جماعة اقل في الحجم أو الوزن من الوطن كافة.

و - الاداء Performance : ويقصد بالاداء مدى قيام النظام السياسي بتحقيق الاهداف التي اعلن امام مواطنيه الالتزام بها، ويرتبط بذلك القدرة علي تعبئة وتخصيص Allocation الموارد الاقتصادية

وشحذ طاقات المواطنين بغرض المشاركة في خطط التنمية.

وتتوقف قدرة النظام السياسي علي الاداء والانجاز علي مدى تمسكه بقواعد توظيف الكفاءات، دون النظر الي اعتبارات أخرى كالقرابة وروابط الدم والعلاقات الشخصية. ولعل هذا هو السبب في وصف النظم السياسية المتقدمة بأنها مجتمعات الانجاز Achieving societies.

كما يتعلق الاداء كذلك بغرس قيم العمل والاخلاص والتفاني من اجل تحقيق الاهداف القومية العليا في نفوس المواطنين كافة. هذا فضلاً عن خلق نوع من الضمير الجماعي لدي المواطنين جميعاً يحركهم في سبيل أداء الواجبات المطلوبة منهم.

ز- التفاني والاخلاص : وتلعب عملية التنشئة عموماً والتنشئة السياسية بصورة خاصة دوراً هاماً في خلق قيم الايثار Altruism والتفاني في خدمة الوطن الام ، وما يرتبط به من مصالح، وكذلك غرس قيمة الاخلاص لكل من الامة والدولة علي السواء ممثلين في النظام السياسي. وتجدر الاشارة الي أن كلا من التفاني والاخلاص يدفعان المواطن الي الاندفاع لحماية الوطن، والاقدام علي الأعمال التطوعية الاختيارية خاصة في لحظات الخطر، او اثناء الكوارث بصورة عامة.

إن هذه المحاور جميعها ، والتي تتعلق احياناً بالقيم، واحياناً اخرى بالاتجاهات، وأحياناً ثالثة بالسلوك، تشكل كلا متجانساً لعملية التنشئة السياسية، ويمكن الوقوف عليها بالنسبة لأي نظام سياسي وذلك بالنظر الي ما يطرحه من برامج وخطط في وسائل الاعلام والاتصال والتعليم والثقافة.

ومن ثم يتباين مدلول هذه المحاور من مجتمع لاخر، ومن فترة زمنية لاخري، وأن اتفقت كافة المجتمعات علي أهمية وجود هذه المحاور بصورة أو بأخرى في عملية التنشئة السياسية التي تقوم بها تجاه مواطنيها. ويصير من المتوقع اذن ان تختلف الآثار الناجمة عن تلك المحاور باختلاف المجتمعات، وبمرور الفترات الزمنية في الوقت ذاته.

٤- مراحل التنشئة السياسية:

ليس هناك خلاف كبير بين الدارسين حول المراحل التي تمر بها عملية التنشئة السياسية في مختلف المجتمعات، فقد رأي البعض وجود مراحل ثلاث للتنشئة السياسية تتمثل في مرحلة الطفولة، مرحلة المراهقة، ومرحلة النضج، (كمال المنوفي، ١٩٧٩) ومهما كانت الاجتهادات في هذا الصدد ، فإنه يمكن التمييز بين مراحل أربع للتنشئة السياسية تتمثل فيما يلي:

أ- مرحلة الطفولة وتمتد منذ السنوات الأولى للعمر وحتي الثالثة أو الرابعة عشر.

ب - مرحلة المراهقة : وتمتد ما بين الرابعة عشر حتي الثامنة عشر او العشرين.

ج - مرحلة الشباب : وتمتد ما بين العشرين حتي الاربعين.

د- مرحلة النضج السياسي : وهي التي تلي مرحلة الشباب مباشرة.

وأساس التمييز آنف الذكر ليس مجرد عدد سنوات العمر التي يقضيها المرء في كل مرحلة وإنما

القدرات الذهنية التي يمتلكها من جانب والخبرات التي يتعرض لها من جانب آخر، هذا فضلاً عن مدى انغماسه في الحياة العامة، ومقدار تفاعلاته المختلفة مع اعضاء المجتمع الذي ينتمي إليه يضاف الي ما سبق أن الحدود الزمنية لكل مرحلة قد تختلف اختلافاً طفيفاً بين مجتمع واخر، ومع ذلك، تظل اسس التباين قائمة بين هذه المراحل الأربع بصورة تبرر التمييز بينها:

ثالثا: دور التعليم في عملية التنشئة السياسية:

قبل تناول دور التعليم في عملية التنشئة السياسية دعنا نحدد طبيعة العلاقة بين التعليم أو التربية والسياسية ، ثم نعرج منه الي عملية التنشئة. وفي هذا الصدد هناك موقفان الأول يرى عدم الوفاق بين التربية والسياسة بينما يرى الثاني وجود مثل هذا الوفاق.

١ - الفصل بين التربية والسياسية:

قد يبدو هذا الموقف شاذاً ، ذلك الذي يفصل بين التربية والسياسية على الرغم من قول الشاعر الأفوه الأودي وهو شاعر جاهلي.

لا يصلح الناس فوضي لاسراة لهم: ولا سراة (*) إذا جهالهم سادوا ولسنا بصدد ابراز أهمية العلم والتربية علي الجهل، فهذا شئ بيّن لا يحتاج الي تأكيد سواء تعلق الأمر بالاطار السياسي أو بالإطار الاخلاقي (**)، ولكن تركيزنا في هذا الجزء علي ذلك الجفاء بين التربية والسياسة.

وقد بدأ ذلك في عهد الإغريق ، وجاء علي لسان سقراط حينما أجبر علي أن يتجرع السم أو العودة عن افكاره التأملية، وتأملاته الفلسفية حول الكون والطبيعة، فقد اتهمته أثينا باقتراف جرم لا يغتفر ، حينما كفر بالآلهة التي آمنت بها المدينة، وبمحاولته إثناء عقول شباب أثينا، ولم يكن القصد من هذه التهم ادانة سقراط شخصيا، والذي كان فليسوفا يونانيا ذائع الصيت - ولايزال كذلك- ولكن كان الهدف إدانة النشاط الفلسفي العلمي ذاته في أية جماعة سياسية سواء في أثينا أو في غيرها.

فمن وجهة نظر المدينة تطاول سقراط علي آلهتها، والتي تعد حماة لقوانينها، من ثم صار مواطناً سيئاً أوينبغي سحب المواطنة منه، وذلك أن وجود مثل هذا الرجل في المدينة واستمرار ارتباطه بشبابها وناشئتها يجعل منه شخصاً مخرباً. من ثم لا ينبغي ان يستمر في المدينة؛ ليس لانه خرق

---

* يقصد بالسراة أعلى الشئ أو أول الشئ وسراة القوم هم سادتهم ورؤساؤهم: أنظر ايليا حريق، السرائية والتحول السياسي والاجتماعي في المجتمع العربي الحديث، المستقبل العربي، العدد ٨٠، اكتوبر ١٩٨٥، ص ٤ -٢١.

** ذكر ابن تمام: ينال الفتى من دهره وهو جاهل: ويكدي الفتي في عيشه وهو عالم ولو كانت الارزاق تجري علي الحجي: هلكن إذن من جهلهن البهائم، وانظر قول لقمان الحكيم « لا صديق افضل للمرء في الدنيا من العلم، فهو أحسن من الكنز، لأنك أنت الذي يحمي الكنز، في حين أن العلم هو الذي يحميك.

نظام الملك، سياسات نامة: سير الملوك (ترجمة يوسف حسين بكار)، بيروت، دار القدس (د.ت)، ص ٨٦.

قوانين المدينة فقط، ولكن أيضاً لأنه رفض قبول المعتقدات الأساسية للمدينة، تلك المعتقدات التي جعلت من الممكن وجود أثينا ولم يفعل سقراط - في الواقع- سوى البحث المتعمق في أمور الحجة، والقدرة علي الإقناع، وهذا هو مصدر الخوف الرئيسي علي سلطة أثينا، من ثم لم يكن أمامها سوى أن تقنعه بالعدول عن أفكاره - ولن يتأتي لها ذلك، أو أن تتخلص منه بمحاكمته، وإجباره علي تجرع السم.

ولم يكن هذا هو الموقف الوحيد الذي أدي إلى الفصل بين التربية والسياسة وعدم تدخل رجل العلم في الأمور السياسية، فقد رأي ابن خلدون أنه ينبغي علي العلماء من دون البشر الابتعاد عن السياسة ومذاهبها، ورأي أن الاشتغال بالسياسة من شأنه أن يحد من القدرة على الابداع العلمي، وفي تفسيره لتقدم الفرس العلمي وتخلف العرب في هذا الصدد ذكر « أما العرب فشغلتهم الرياسة في الدولة العباسية وما دفعوا إليه من القيام بالملك عن القيام بالعلم والنظر فيه» (مقدمة ابن خلدون، د.ت).

ويقترب من ذلك ما ذكره سفيان الثوري بأن « أفضل السلاطين أولئك الذين يجالسون أهل العلم ويخالطونهم، وأسوأ العلماء الذين يجالسون السلطان ويعاشرونه» (نظام الملك، د.ت).

إن الشقاق بين التربية والسياسة بالصورة آنفة الذكر سواء بسبب الخوف من العلماء (سقراط وأثينا) أو بسبب الخوف عليهم (ابن خلدون) ترتب عليه مشكلة مؤداها آنه ليس هناك اتفاق حول شكل العلاقة بين الصفوة الفكرية من ناحية والسلطة السياسية من ناحية أخرى، فهل يقتصر دورها علي التفسير والتنظير والتبرير، أم يمتد إلى النصح والإرشاد ومحاولة الاصلاح والتغيير، كما لا يوجد اتفاق حول شكل العلاقة بين الصفوة الفكرية من ناحية والجماهير من ناحية أخرى، ولقد نظر المفكرون الاشتراكيون الي الانتلجنسيا بصفتها الطليعة الثورية التي تسهم في خلق الوعي الطبقي الثوري الصحيح لدي البروليتاريا فالمثقف مرتبط ارتباطا عضويا بالجماهير، فيما اطلق عليه جرامشي المثقف العضوى(Organic Intellectual) (Gramsci, 1971) حينما يعبر بوضوح وأمانة عن الطبقة التي ينتمي إليها.

ولا شك أن كل نظام سياسي يسعي لاستقطاب الصفوة الفكرية لمساندتة ومؤازرة دعواه، كما أنه في كثير من الأحيان يطيب للصفوة الفكرية أن تحاول ترشيد السلطة من خلال تقديم النصح لها، والمسألة - مع ذلك - ليست بهذا اليسر، فعلي الرغم من الغزل المتبادل بين الطرفين، فإن الفجوة بينهما متسعة لدرجة تقتضي بذل جهود مضنية من أجل تقليلها، فصانع القرار (الأمير) صناعته الحكم، والمفكر هو إنسان صناعته الفكر (سعد الدين ابراهيم، ١٩٨٤) فكيف يمكن التقريب بين الطرفين؟ خصوصاً وأن كلا منهما يؤدي وظيفة اجتماعية لا مناص منها ولا بديل عنها «فللأمير وظيفة إجتماعية، فلابد من ضبط إدارة المجتمع وإشاعة الأمن في الداخل والدفاع عنه في الخارج،

وللمفكر وظيفته الاجتماعية فليس بالخبز وحده يعيش الفرد والمجتمع، فلابد ممن يبدعون ثقافياً لاشباع الوجدان الجماعي، ومن يفسرون الوجود والتاريخ لكل جيل، ويعطون لحياة الناس مغزي ومعني، ومن يزودونهم بالقيم التي ينبغي تكريسها، وبالاهداف التي يجب السعي الي تحقيقها، وبالطرق والوسائل الكفيلة بإنجازها » (سعد الدين ابراهيم، ١٩٨٤).

إن مدلول الفجوة بين السلطة السياسية ممثلة في الأمير، والتربية ممثلة في المفكرين، يعني ذلك الفصل بين هاتين الوظيفتين الإنسانيتين، ولا شك أن هذا الموقف المترتب علي ذلك الشقاق لم يقلل من تلك الفجوة بل عمقها خصوصاً في أقطار العالم الثالث وبصورة أخص في تلك التي يسيطر العسكريون فيها علي السلطة السياسية.

٤ - الوفاق بين الوظيفةالتعليمية والوظائف السياسية:

يبدو من العرض السابق أن الفصل بين التربية والعلوم السياسية لا يبدو أنه فصل تعسفي ولكنه فصل مصطنع، فقد دمج الفلاسفة والمفكرون بين العلم والممارسة السياسية سواء من حيث إعداد الحكام أو من حيث إدارة شئون الدولة.

فقد رأي افلاطون أن محور المدينة الفاضلة هو التعليم، فالحكام يستمدون قوتهم من التعليم أما الحكام غير المتعلمين فيخلقون نظماً سياسية عديمة الفضيلة، فالفضيلة هي المعرفة، كما أوضح افلاطون أن هناك توافقاً وانسجاما بين الفلسفة والمدينة(أي الدولة)، أو بين العلم والمجتمع، وما لم يحكم الفلاسفة كملوك، أو يتحول الحكام والمسئولون إلى فلاسفة، فلن تكون هناك راحة من المتاعب في دولة المدينة أو حتي للإنسانية جمعاء (Plato, 1968). والسبب في ذلك يعود - لدي افلاطون - إلى أن الفلاسفة رجال محترمون لأنهم يسعون نحو المعرفة وليس المنفعة، ولا تقوم حياتهم علي استغلال الآخرين، إن حب المعرفة حافز ضروري لحاكم دولة المدينة، وهو حافز يوازي الرغبة في تحقيق النصر أو جمع الثروة لدي المحاربين (plato, 1968).

وإذا كان أفلاطون قد جعل العلم والمعرفة أعلى فضيلة في الدولة المثالية، فأن المفكرين المسلمين قد أعلوا من شأن العلم وجعلوه شرطاً رئيسياً من شروط الامامة ؛بل اعتبروه كذلك شرطا من شروط أهل الاختيار، فقد وضع ابن خلدون التعليم علي قائمة الشروط الأربعة التي يجب توافرها في الخلافة، وفي تبرير ذلك ذكر « فأما اشتراط العلم فظاهر، لأنه إنما يكون (أي الخليفة) منفذاً لأحكام الله - تعالي- إذا كان عالماً بها وما لم يعلمها لا يصح تقديمه لها » (مقدمة ابن خلدون، د.ت).

أما الماوردي، فقد حدد في اختيار الخليفة فريقين:

١ - أهل الاختيار: ويشترط فيهم ثلاثة شروط العدالة الجامعة لشروطها، والعلم الذي يتوصل به إلى معرفة من يستحق الإمامة علي الشروط المعتبرة فيها، والرأي والحكمة المؤديان الي اختيار من

هو للإمامة أصلح وبتدبير المصالح أقوم وأعرف.

٢ - أهل الأمامة: ويشترط فيهم سبعة شروط ثانيها العلم المؤدي الي الاجتهاد في التوازن والأحكام.

ولم يكن غريباً - في ضوء ما سبق - أن يوجه المفكرون جزءاً لا يستهان به من تفكيرهم نحو ابتكار نظام تعليمي فعال، يخلق المواطن الصالح - إن لم يكن الحاكم الصالح - فقد وضع أفلاطون نظاما تعليميا مزدوجا؛ فمن ناحية ينقسم الي تعليم أولى حتي سن العشرين وهي سن الخدمة العسكرية، وتعليم عال حتي سن الخامسة والثلاثين وينتهي بخلق طبقة الأوصياء والفلاسفة.

كما تعزى شهرة نظام الملك وزير ألب أرسلان وملكشاه السلجوقي إلي تأسيس المدارس النظامية ومن أشهرها نظامية نيسابور ونظامية بغداد، وقد استطاع أن يزيد من نفوذه بين طبقة المتعلمين لأن المدرسين والتلاميذ كانوا ينتخبون وفق رأيه، وكانو يتسلمون رواتبهم منه، وكانوا مطيعي أوامره، إنه كان يربي في كل سنة فريقاً كبيراً من طلاب العلم علي أساس البرنامج الذي أراده وأقره (نظام الملك، د.ت).

بل أن بعض المفكرين أوردوا من الروايات ما يؤكد هذا الوفاق بين التربية واهتمامات رجال السياسة فها هو ابن خلدون يري بأنه ينبغي للمعلم في متعلمه والوالد في ولده أن لا يستبد عليهم في التأديب ، ويذكر في مقدمته ما جاء علي لسان الرشيد لمعلم ولده محمد الأمين «يا أحمر إن امير المؤمنين قد دفع إليك مهجة نفسه وثمرة قلبه، فصيّر يدك عليه مبسوطه، وطاعته لك واجبه، فكن له بحيث وضعك أمير المؤمنين، اقرئه القرآن وعرفه الاخبار، وروّه الأشعار ،وعلمه السنن ،وبصره بمواقع الكلام وبدئه، وأمنعه من الضحك إلا في أوقاته ، وخذه بتعظيم مشايخ بني هاشم إذا دخلوا عليه، ورفع مجالس القواد اذا حضروا مجلسه ولا تمرن بك ساعة إلا وأنت مغتنم فائدة تفيده إياها، من غير أن تحزنه فتميت ذهنه، ولا تمعن في مسامحته فيستحلى الفراغ ويألفه، وقوّمه ما استطعت بالضرب والملاينة، فإن أباها فعليك بالشدة والغلظة (مقدمة ابن خلدون، د.ت)

ولم يقف أمر الوفاق بين التربية والسياسة عند هذ الحد، ولكنه أمتد إلى ما هو أهم من ذلك بكثير لقد امتد إلى مجال الأمن القومي للدولة، وهو يمثل قمة النشاط السياسي، واكثر وظائف الدولة حيوية، بل يعد هدفاً نهائياً لدولة في بعض الأحيان (Yergin, 1978).

فأفلاطون في حرصه علي إقامة الدولة الفاضلة، رأي أن المرء لا يمكن أن يحقق كلْ ما يرى في تلك الدولة إلا في حالة واحدة، وذلك حينما يحقق الأمن الدائم والتام(Complete and Perpetual Securi-ty) ، وهكذا اقترح تكوين مجلس يكون بمثابة صمام الأمان لهذه الدولة (Safety Device) وقد أطلق عليه المجلس الليلي(Noctornal Council) (Plato, 1927) ، وهو أشبه ما يكون بمجالس الأمن القومي في الدول المعاصرة.

ويختص هذا المجلس بالاشراف العام علي كل الشئون، ويظل في حالة إنعقاد دائم حيث علي الدراسات القانونية والفلسفية ووظائف التثقيف والدعاية، وهو يتألف من أعضاء المجلس (مجلس حراس القانون: العشرة الكبار) ووزير التربية، ووزراء التربية السابقين، وعدد مساو من المحكمين الذين لا يزيد عمرهم علي ثلاثين عاماً يختارون بناء علي مؤهلاتهم الطبيعية والتعليمية (تيلور، ١٩٨٦).

ويشترط أفلاطون في أعضاء المجلس توافر عدة خصائل علي رأسها المعرفة أي العقل تليها فضائل الشجاعة والحكمة والاعتدال، كما إن للمجلس - بناء علي ذلك - وظائف وواجبات تعليمية، لأن حماة الجماعة والمحافظين عليها هم المعلمون ثم المشرعون، ثم المفسرون، ومن ثم يؤتمن أعضاء المجلس علي أمن الدولة وبقائها حيث أنهم اختيروا بدقة وتعلموا بروية وحرص.

أما ابن خلدون، فقد تناول بالدراسة- مثل افلاطون - أهم وظيفة للدولة، وهي الأمن بالمنظور العسكري (أي الدفاع) وحاول تحديد مكانة كل من أهل السيف (الجند) وأرباب القلم (المتعلمين). إذ يقول «اعلم أن السيف والقلم كلاهما آلة لصاحب الدولة يستعين بهما علي امره، إلا أن الحاجة في أول الدولة إلى السيف - مادام أهلها في تمهيد أمرهم - أشد من الحاجة الي القلم، لأن القلم في تلك الحال خادم فقط، منفذ للحكم السلطاني، والسيف شريك في المعونة ، كذلك في آخر الدولة، حيث تضعف عصبيتها ويقل أهلها مما ينالهم من الهرم فتحتاج الدولة الي الاستظهار بأرباب السيوف وتقوى الحاجة إليهم في حماية الدولة والمدافعة عنها، كما كان الشأن أول الأمر في تمهيدها، فيكون للسيف مزية علي القلم في الحالتين، يكون أرباب السيف حينئذ أوسع جاها وأكثر نعمة وأسنى اقطاعاً، أما في وسط الدولة فيستغني صاحبها بعض الشئ عن السيف... ويكون أرباب الاقلام أوسع جاها واعلي رتبة وأعظم نعمة وثروة وأقرب من السلطان مجلساً وأكثر إليه تردداً وفي خلواته نجيا، لأنه حينئذ آلته التي بها يستظهر علي تحصيل ثمرات ملكه، والنظر الي اعطافه، وتثقيف اطرافه والمباهاة بأحواله (٢٦).

مؤدي عرض مسائل الاتفاق بين التربية والسياسة سواء لدى أفلاطون أو ابن خلدون أو غيرهما أنه صار من العسير الفصل بين هذين المجالين سواء في مرحلة الاعداد الداخلي لبناء الدولة (State Formation) أو السعي نحو اكتمال مفهوم الأمة وبنائها بناء سليما (Nation- Building)، أو في عملية أداء الوظائف المختلفة للنظام السياسي سواء كان نظاماً سياسيا قائما أو نظاماً مرغوباً فيه.

وتلعب التنشئة السياسية كعملية اجتماعية سياسية دور حلقة الوصل بين التعليم والعلوم السياسية بصورة تدفع بها الي مصاف السياسات العامة ولتصبح أحد مشاغل صانعي القرارات التعليمية في مختلف الدولة (عبد المنعم المشاط، ١٩٩٣).

وتعود أهمية دور المؤسسة التعليمية في عملية التنشئة السياسية إلى أنها تمثل الخبرة الأولي

المباشرة للطفل خارج الأسرة، إذ تلعب المدرسة دوراً اساسياً في عملية التنشئة السياسية من عدة زوايا فهي تتولي غرس القيم والاتجاهات السياسية التي يبتغيها النظام السياسي وبصورة متعمدة وليس بصورة تلقائية كما هو الحال في الأسرة وذلك بطريق المناهج والكتب المدرسية والأنشطة المختلفة التي ينخرط فيها التلميذ، كما تؤثر المدرسة في نوع القيم والاتجاهات السياسية التي يؤمن بها الفرد وذلك من خلال علاقة المدرس بالتلميذ ومن خلال مدى أداء المدرس لواجبه التدريسي.

يضاف الي ما سبق، تأثير النظام التعليمي والتربوي علي التلاميذ، ففي نظام يقوم علي الحفظ والترديد والاسترجاع فقط ويعتبر نتائج الامتحانات المؤشر الوحيد لتقييم التلاميذ تبرز النزعات الفردية وتتفشى ظواهر الغش والمنافسة السلبية (محمود أحمد موسى، ١٩٨٧)بينما تختفي مثل تلك النزعات في نظام تعليم يقوم علي القراءة والاطلاع الحر ويغرس قيم الابتكار والجماعية والتعاون.

كما ان النظام التعليمي الذي يقوم علي مشاركة التلاميذ في الادارة وإشراكهم في العملية التربوية يزيد من الترابط بين التلاميذ ويغرس فيهم قيم اختيار، ويسمح لهم بلعب دور ايجابي في المؤسسة التي يتلقون فيها العلم، كما يدفعهم الي اختيار ممثليهم من التلاميذ عكس النظام التعليمي الذي يقوم علي اعتبار التلاميذ طرفا متلقياً فقط ، ويقتصر دورهم علي الدروس وحدها، اذ يكتسب التلاميذ قيم السلبية والانزواء واللامبالاة.

فضلاً عن ذلك، فإن مضمون المقررات الدراسية يؤثر دون شك علي التنشئة السياسية للتلاميذ ويغرس فيهم القيم التي ترغب السلطة السياسية فيها، ولقد درجت النظم السياسية كافة علي تخصيص مقررات بعينها لغرس ما تراه من قيم في نفوس التلاميذ وهي مقررات الدراسات الاجتماعية او المواد القومية (عبد المنعم لمشاط، ١٩٩٣).

كما أن الخبرة التعليمية والمعايشة اليومية للطلاب داخل الجامعات تصقل شخصية الطالب وتكسبه عدة قيم وتؤثر علي اتجاهاته السياسية طبقاً لنوع الخبرة التي يتعرض لها، ونمط علاقاته بأقرانه وأساتذته، ففي الجامعة اما تتعمق القيم التي اكتسبها الطالب في المدرسة او تتعرض للتغير ويكتسب قيما جديدة.

من هنا كان حرص [illegible] سية علي ان تتولى بنفسها وضع السياسات التعليمية باعتبارها جزءاً من خدمات الرفاهة التي تقدمها الدولة للافراد، ولكنها وهي تقوم بذلك تحاول أن توظف المؤسسة التعليمية بما [illegible] ياتها المختلفة لخدمة اهدافها السياسية سواء تمثلت في غرس القيم أو تغييرها او استبدالها.

رابعا: تطوير التعليم كمدخل لزيادة فاعلية التنشئة السياسية

يتضمن الحديث عن تطوير التعليم محاولة الارتقاء بالسياسة التعليمية من حيث تحديد استراتيجية التعليم وخطط ومراحل وأدوات تطويره، وأبعاد هذا التطوير سواء تعلق بالمقررات أو المعلم أو البيئة التعليمية، أو تحديد الهدف الأعلى من عملية التطوير، فمما لا شك فيه أن العملية التعليمية ليست مسألة جامدة ولكنها عل العكس من ذلك لابد أن تكون مرنة تخضع للتطوير والتعديل بما يتمشى مع التحولات الاجتماعية والسياسية التي يمر بها النظام السياسي الوطني والنظام الدولي علي السواء، لأن المستهدفين من العملية التعليمية هم مواطنون ينخرطون في سوق العمل والإنتاج وينتقلون الي التفاعل مع الآخرين في الداخل وخارج الوطن، من ثم ينبغي اعدادهم بالطريقة التي تزيد من قدرتهم علي التفاعل والتكيف والتأمل والابداع، وبالطريقة التي تزيد وتعمق من ولائهم وانتمائهم واخلاصهم للوطن، وتمثلهم للمصلحة العامة والمصلحة الوطنية العليا.

ولابد أن ينطلق التطوير من مفهوم زيادة دور التلاميذ والطلاب في العمل التعليمي سواء في عملية التطوير او ذاتها في النشاط اللاصفي ذلك النشاط المرتبط بالبيئة الاجتماعية المحيطة بالمؤسسة التعليمية. ومن جانب اخر ينبغي ان يحدث نوع من التوافق بين ما تقوم به المؤسسة التعليمية وما تقوم به المؤسسات الأخرى التي تلعب ادواراً مماثلة في عملية التنشئة السياسية كالمؤسسة الاعلامية والمؤسسة الدينية.

يضاف إلى ما سبق، أنه مهما كانت صحة ما تقدمه المقررات للتلاميذ والطلاب، فإن الشق الاخير في عملية التنشئة يقع علي عاتق المعلمين لأنهم سواء بما لديهم من خصائص شخصية او ما يحملونه من قيم سوف يتولون نقل المعارف الموجودة في المقررات إلي التلاميذ، من ثم فإن توفير حاجاتهم الأساسية، وإعادة تأهيلهم، والاهتمام بعملية تثقيفهم كلها تلعب دوراً هاماً في النهوض بعملية التنشئة السياسية وهي العملية التي تزداد خطورة مع التطورات التكنولوجية المعاصرة في وسائل الاتصال الجماهيري عليٌ وجه الخصوص.

المراجع:

اولا: المراجع العربية:

- ابن خلدون (د.ت)، مقدمة ابن خلدون، القاهرة ، دار الشعب.
- اليونسكو (١٩٩٤)، نشاطها في مجال التربية عبر العالم، فرنسا.
- تيلور (١٩٨٦)، القوانين لأفلاطون (ترجمة حسن ظاظا) القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص ٧٠.
- سعد الدين إبراهيم (١٩٨٤)، تجسير الفجوة بين المفكرين وصانعي القرارات في الوطن العربي، المستقبل العربي، العدد ٦٤، ص ص ٤ -٣٠.
- عبد المنعم المشاط (١٩٩٢)، التربية والسياسة، القاهرة، دار سعاد الصباح، ص ص ٥٢ -٥٣.
- عبد المنعم المشاط (١٩٩٢)، التنشئة السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة: وكيل مكتب الدراسات الاجتماعية ، شئون اجتماعية.
- عبد المنعم المشاط (١٩٩٣)، تحليل مقررات الدراسات الإجتماعية في مصر، بحث مقدم إلى مؤتمر «التعليم والتنشئة السياسية في مصر»، ابو سلطان.
- كمال المنوفي (١٩٧٩)، التنشئة السياسية في الأدب السياسي المعاصر، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد ٤، السنة ٦ يناير ص ص ٧ -٢٨.
- محمود أحمد مرسي (١٩٨٧)، دور نظام التعليم في تنشئة الطفل العربي ، المستقبل العربي، العدد ١٠٠ ، ٦، ص ص ١٣٧ -١٦٠.
- نظام الملك (د.ت)، سياسات نامه : سير الملوك (ترجمة يوسف حسين بكار)، بيروت، دار القدس، ص ٨٦.

المراجع الأجنبية

(١) G. Almond B. Powel, 1966, Comparative Politics: A Developmental Approach, Boston, Little Brown and Co., p. 70.

(٢) Antioio Gramsci, 1971, Selections From Prison Notebooks, London.

(٣) Danial Yergin, 1978, Shattered Peace : The Origin of the Cold War and The National Security State, Boston: Mass, Houghton Mifflin.

(٤) K. Dentsah, 1953, Nationalism and Social Communication, New York, Technology Press of M.I.T and Wiley.

(٥) Ernst Haas, 1958, The Uniting of Europe, Stanford, Stanford University Press.

(٦) Herbart Hyman, 1959, Political Socialization: A Study in the Psychology of Behavior, New York, Free Press of Glencoe,

(٧) Plato, The Laws (Trans. by Trevor J. Saunders) New York, Panguin Books

(٨) Plato, 1927, The Republic of Plato (Trans. by Allin B loom) New York, Basic Books Inc, Publishers, 1968, p. 309.

(٩) Programme of Action, 1994, International Conference on Population and Development, Cairo, 5 -13 Sept,

(١٠) Rodee Anderson, 1983, and Christol Greene, Introduction to Poltical Science, 7 th edition,.

(١١) UNESCO: 1993, Worldwide Action in Education, France.